AAM
ARAB ACCOUNTANT MAGAZINE
مجلة المحاسب العربي

ISSN 2414-7893

مجلة المحاسب العربي

مجلة إلكترونية شهرية تعني بنشر وتعزيز ثقافتك المحاسبية

دور المحاسبية القضائية في التصدي لعمليات غسل الاموال

مقدمة في النظام المحاسبي الموحد

الاصدارات المحاسبية الهادفة إلى القياس بإستخدام القيمة العادلة

ISSN 2414-7893

المحتويات

MAGAZINE

• إفتتاحية العدد	5
• مقدمة في النظام المحاسبي الموحد	6
• كيف يمكن تقسيم المخاطر	8
• المحاسبة التحليلية واهميتها في الشركات الجزء الثاني	9
• من معايير الادرة الناجحة - الاخلاص في العمل	10
• عن النجاح قالو	11
• الاصدارات المحاسبية الهادفة إلى القياس بإستخدام القيمة العادلة	12
• ماهية الاستثمار	13
• 6 ركائز أساسية لتكون محاسب ناجح	16
• طبيعة النقود وخصائصها	17
• دور المحاسبة القضائية للتصدي لعمليات غسل الاموال	18
• ماهية محفظة الاوراق المالية	25

ISSN 2414-7893

ISSN 2414-7893

About us

مقدمة

مجلة المحاسب العربي هي مجلة شهرية متخصصة في نشر كل ما يتعلق بالاعمال المالية والإقتصاد بجميع فروعهم بهدف الإرتقاء بمستوى المحاسب العربي إينما كان . مساهمة في إثراء البحث العملي في اجمالل المحاسبي بجميع انواعة. العمل على رفع كفاءة المحاسب العربي وتأهيل كوادر جديدة في سوق العمل. نشر العلم والمعرفة بأساسيات المحاسبة بجميع انواعها من محاسبة مالية محاسبة تكاليف محاسبة إدارية محاسبة ضريبية محاسبة حكومية

رؤية المجلة

تتطلع مجلة المحاسب العربي أن تصبح مركزا للإشعاع العلمي والثقافى وتتبوأ مكانها بين المواقع العلمية المرموقة وذلك من خلال النهج العلمي والتعليمي الصحيح في إيصال المعلومات لمتلقيها سواء كان طالباً في أحد الجامعات أو المعاهد بالوطن العربي ، كنموذج مشرف لنشر العلم المجاني ومساعدة الشباب على إستذكر دروسهم عن طريق موقع مجلة المحاسب العربي ، ونتمنى ان نساهم ولو بالقليل في إعداد وتأهيل خريجين مكتسبين للخبرات والمعلومات التى تؤهلهم للمنافسة فى أسوق العمل و قادرين على التصدى لمشاكل المجتمع، كما تتطلع المجلة للقيام بدور فاعل فى إحداث التنوير للمحاسبين ولكل من يهتم بالعلوم المالية والمصرفية من خلال مانقدمه من كورسات ومحاضرات ومقالات وبرامج وبحوث علمية.

رسالة المجلة

مجلة المحاسب العربي ، مجلة شهرية إلكترونية تعني بنشر وتعزيز ثقافتك المحاسبية ، حيث تسعى مجلة المحاسب العربي إلى تعزيز الوعي والتطبيق الصحيح للمعاملات المالية ، والإسهام في علاج بعض المشكلات التي تواجة المحاسب العربي في الحياة العملية ، وذلك من خلال إثراء مكتبة المحاسب العربي من ابحاث وكتب في مختلف المجالات المحاسبية والإقتصادية ، وتأهيل الكوادر اللازمة لتطبيق القواعد المهنية والرقي بالمحاسب العربي إلى أرفع الدرجات.

الخدمات التي تقدمها مجلة المحاسب العربي

إنطلقنا بأول خدمة على مستوى العالم العربي بخدمة وهي الاولى من نوعها وهي

١- خدمة واتساب المحاسب العربي والتي توفر للمحاسب العربي كل ما ينشر على صفحات المجلة من خلال الموقع الخاص بها
٢- إنطلاق خدمة التوظيف على جميع المستويات الوظيفية. ٣
٣- خدمات إستذكار الدروس والواجبات لطلبة الجامعات والمعاهد ، والتي من خلالها يستطيع الطاب عمل الأتي
   - يستطيع عمل جروب خاص له بالموقع لإضافة الأصدقاء المقربين له لاستذكار الدروس سوياً من خلال الموقع .
   - نشر المحاضرات والمقررات سواء بالجروب الخاص به أو عام للجميع حتى يستطيع زميلة الذي لم يحضر المحاضرة المشاركة ولا يفوتة أي من المحاضرات .
   - حل التمارين ومشاركة زملاءة ومن خلال هذه النقطة يستطيع الحصول علة نقاط تؤهلك للحصول على كورسات أو كتب مجانية مقدمة من إدارة المجلة او من معاهد ومراكز متخصصة ,أو جامعات ومؤسسات علمية .
   - هذه الخدمة متوفرة لجميع الطلبة والطالبات بالوطن العربي ومقسمة حسب الدول والجامعات أو المعاهد
٤- تقديم باقة متكاملة من الخدمات المالية للمحاسب العربي والتي من خلالها نهدف إلى إذكاء روح الإبتكار والتعلم .
٥- وخدمات اخرى سوف نقوم بتقديمها للمحاسب العربي فقط تابعونا من خلال موقع المجلة .

مجلة المحاسب العربي تنتمنى لكم دوام التويق

ISSN 2414-7893

إفتتاحية العدد

مؤسس ورئيس تحرير مجلة المحاسب
والمدير المالي في أحدى الشركات العقارية
وائـل مـــراد

المّتابع للانجازات والخدمات التي تقدمها مجلة المحاسب العربي ، يعلم يقينا أننا نسعى إلى تطوير وزيادة المعرفة لدى المحاسب العربي من خلال ما نقوم بطرحة من موضوعات وكورسات خاصة بمهنة المحاسبة ، وبفضل الله ثم بفضل ما نقوم بطرحة من مواد علمية وكورسات وكتب قد لاقت مجلة المحاسب العربي على القبول والمعرفة من كثير من المحاسبين في كثير من أقطار الوطن العربي وبلادنا العربية وحتى الغربية ، حيث وخلال الفترة الاخيرة قدمنا العديد من الخدمات منها مثلا خدمة واتساب المحاسب العربي وخدمة أتعلم وخدمة الوظائف للمحاسبين وخدمات أخرى كتير قد لاقت قبولا عاماً بين أواسط المهتمين بالمجال المحاسبي . كما أننا ومن خلال منبر مجلة المحاسب العربي التعليمي نسعى إلى الدعوة للتعارف بين المتخصصين في المجالات المالية من جميع أنحاء الوطن العربي لنشر كل ما هو مفيد بحيث يكون موقع المجلة أحد المنابر الهادفة والبناءة في نشر العلم المتخصص بالمجال المالي بما يحقق مزيد من الارتقاء بهذا القطاع الكبير جداً .

وفي الختام لا يسعدني إلى أن اتقدم بالشكر بالشكر الجزيل لكن الكتاب معنا بالمجلة ، ولكل من ساهم ولو بالقليل في إنجاح هذه المجلة للوصول إلى ما يرضي قراء وزوار ومتابعي المجلة الكرام وأن نكون دوما في صدارة المنابر العليمة الهادفة والمفيدة

ISSN 2414-7893

ISSN 2414-7893

مقدمة في النظام المحاسبي الموحد

مؤسس ورئيس تحرير مجلة المحاسب العربي
والمدير المالي في احدى الشركات العقارية
وائـــل مـــــــراد

اولاً نشاة النظام المحاسبي الموحد

عند صدور الاشتراكية عام ١٩٦١ والتي ترتب عليها تأميم الكثير من الشركات وضمها إلى الدولة ، وضمن البرنامج الاقتصادي الشامل الذي تبنته الدولة عام ١٩٩١ ومن اهمها خصخصة شركات القطاع العام وذلك لزيادة الانتاجية ورفع الدعم المقدم من الدولة ، صدر النظام المحاسبي الموحد عام ١٩٦٦ بالقرار الجمهوري رقم ٤٧٢٣لسنة ١٩٦٦ وطبق بهدف توفير البيانات الاساسية والادوات التحليلية اللازمة للتخطيط والتنفيذ والرقابة وتسهيل عمليات جمع المعلومات المحاسبية وتبويبها وتخزينها واشتمل ايضا النظام المحاسبي الموحد السنة المالية والدليل المحاسبي والقوائم الختامية .

ثم في بداية التسعينات وتبني الدولة البرنامج الاصلاح الاقتصادي الذي كان ابرز ما فيه هي خصخصة شركات القطاع العام والتخفيض التدريجي للدعم الحكومي حيث تغيرت بيئة الاعمال التي من اجلها إنشا النظام المحاسبي الموحد ومن هنا تطلب إعادة النظر في النظام لم يتلائم والتعديلات الجديدة بحيث يكون قادر على تلبية وتوفير البيانات التالية :-

- توفير البيانات الملائمة للوفاء بإحتياجات المستثمرين والدئنين وكل من يستخدم القوائم المالية لمساعدتهم في غتخاذ القرارات .
- توفير المعلومات التي تساعد متخذي القرارات في التنبؤ بمقدار التدفقات النقدية المتوقعة وتوقيت الحصول عليها .
- توفير المعلومات التي تحتاج إليها الشركات القابضة لمساعدتها في القيام بدورها الاشرافي على الشركات التابعة لها .
- توفير المعلومات لتحديد مساهمة الوحدات الاقتصادية العامة في المتغيرات القومية .

وعليه تم إصدار تعديلات من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات والتي تهدف إلى تلافي بعض اوجه القصور في النظام المحاسبي الموحد بما يضمن تلبية الطلبات التي المشار إليها .

مفهوم النظام المحاسبي الموحد

هو مجموعة من الاسس والقواعد المحاسبية التي تحكم تسجيل وتبويب وتلخيص البيانات المحاسبية في الوخدات الاقتصادية العامة ، وتحليل وتفسير النتائج التي تعبر عنه المركز المالية والحسابات الختامية لمساعدة متخذي القرارات .

أهداف النظام المحاسبي الموحد

- توفير البيانات الاساسية والادوات التحليلية اللازمة للتخطيط ولتنفيذ والرقابة على مختلف المستويات .
- توفير البيانات اللازمة لاعداد الحسابات القومية .
- تسهيل عملية تجميع البيانات المحاسبية وتخزينها وتبويبها .

الدليل المحاسبي الموحد

الدليل المحاسبي هو احد الركائز لاي نظام محاسبي ويتضمن الدليل كافة البنود والعناصر التي تكون موجوده في الوحدة الاقتصادية ويتم تبيوبها وفقا لتجانسها وتم تقسيم هذه المجموعات إلى أربع أقسام لكم منها رقم وهذا ما يعرف بالترميز الرقمي

الاصول = ١
حقوق الملكية والالتزامات = ٢
التكاليف والمصروفات = ٣
الإيرادات = ٤

ومن ثم يتم إضافة أرقام تتابعية لكل عنصر من العناصر اعلاه بحيث يعتبر مستوى رقمين على الحساب العام وثلاثة ارقام على الحساب المساعد واربعة ارقام على الحساب الفرعي وخمسة أرقام على الحساب الجزئي وستة ارقام على الحساب التحليلي .

وايضا تنقسم الحسابات ضمن النظام المحاسبي الموحد إلى قسمين هما

•حسابات المركز المالي : وهي كل الحسابات التي تتعلق بإعداد المكز المالي مثل الاصول وحقوق الملكية والالتزمات .

•حسابات النتيجية : وهي الحسابات التي تتعلق بقياس نتيجة الاعمال مثل التكاليف والمصروفات والايرادات

أولا الاصول

الاصول طويلة الاجل
(١١) أصول ثابته
(١٢) مشروعات تحت التنفيذ
(١٣) إستثمارات طويلة الاجل
(١٤) قروض وارصدة مدينة طويلة الاجل
(١٥)أصول اخرى
الاصول المتداولة
(١٦) مخزون
(١٧)عملاء واوراق قبض
(١٨) إستثمارات مالية متداولة
(١٩) نقدية بالبنوك والصندوق

ثانياً : حقوق الملكية والالتزامات

حقوق الملكية
(٢١)رأس المالي المدفوع
(٢٢) الاحتياطيات
(٢٣) الاربح (الخسائر) المرحلة
(٢٤) (أسهم خزينة)
(٢٥)التزامات طويلة الاجل

ISSN 2414-7893

ISSN 2414-7893

الالتزامات المتداولة

(٢٦) مخصصات
(٢٧) بنوك دائنة
(٢٨) موردون واوراق دفع وحسابات دائنة .
ثالثاً : التكاليف والمصروفات
(٣١) خامات ومواد ووقود وقطع غيار .
(٣٢)اجور
(٣٣) مصروفات
(٣٤)مشتريات بضائع بغرض البيع
(٣٥)أعباء وخسائر
(٣٦) تكاليف الانتاج
(٣٧) التكاليف التسويقية
(٣٨) المصروفات الايرادية والتمويلية .

ر بعاً : الايرادات

(٤١) إيرادات النشاط .
(٤٢)منح وإعانات.
(٤٣) إيرادات إستثمارات وفوائد
(٤٤) إيرادات واربح أخرى .

كيف يمكن تقسيم المخاطر

كما يمكن تقسيم المخاطر إلى ما يلي

١- مخاطر الائتمان Credit Risk : وتتعلق بإمكانية فشل المقترض أو عدم قدرته على السداد.
٢- مخاطر السيولة Liquidity: وتعني عدم القدرة على مواجهة الالتزامات الخاصة بالمعاملات البنكية في الوقت المحدد لها .
٣- مخاطر الأعمال Steategic Risk: وتتمثل في مخاطر الأعمال والتي تتمثل في المنافسة أو التقادم.
٤- مخاطر الإذعان Compliance Risk: وتتمثل في عدم الامتثال للقواعد والقوانين التي تنظم عمليات التشغيل .
٥- المخاطر السلعية Commodity Risk : وهي المخاطر الناتجة عن تذبذب أسعار السلع والتي تؤثر على التدفقات النقدية للمنشآت .
٦- مخاطر التشغيل Operatin Risk: وهي المخاطر الناتجة من عدم أداء الوظائف التشغيلية طبقا لقواعد لها.
٧- مخاطر أخرى Other Risk : وهي المخاطر المرتبطة بالخدمات المالية وهي:-

ا) مخاطر السمعة Reputation Risk : وهي المخاطر المتعلقة بجودة الخدمات و المنتجات التي تقدمها المنشآت المالية مقارنة بالمنافسين .

ب) المخاطر القانونية Legal Risk : وهي المخاطر المتعلقة بالقوانين والقواعد المنظمة التي تتواجد عند قيام المنشاة بتقديم خدمات مالية جديدة أو عند تنظيم التعاملات المالية .

ج) مخاطر المسئولية Future Responsibility: وهي المخاطر التي تظهر عند قيام المنشأة بإحداث تغير مستقبلي في خدماتها أو منتجاتها أو سياساتها .

د)مخاطر تركز المنتج Product Concentration Risk : وهي تلك المخاطر المتعلقة بالتركيز والاعتماد على عدد قليل من المنتجات في حين أن الاعتماد على عدد أكبر من المنتجات مع التنويع يحق ربحية أكبر.

ه)تكلفة الفرصة البديلة Opportunity: وتظهر عند تقديم منتج جديد أو التطوير في منتج حالي .

أرشيف
المقالات
السابقة

المحاسبة التحليلية واهميتها في الشركات الجزء الثاني

إعداد:
أ. أيمن هشام عزريل
ماجستير محاسبة
جامعة أليجار الإسلامية-الهند

الاتجاهات، ويعتبر التحليل المالي نظاماً لتشغيل المعلومات والبيانات لمساعدة متخذ القرار في التوصل إلي حقيقة الوضع المالي والاقتصادي للمنشأة، وبالرغم من أن متخذ القرارات يتخذون من القرارات ما يؤثر على المستقبل، إلا أن أفضل بداية منطقية لاتخاذ القرارات هي تفهم احداث الماضي القريب، ولعل مجرد قراءة القوائم المالية يكون من شأنه إمدادنا بمعلومات هامة، ومع ذلك فإنه لاتخاذ قرارات جيدة ورشيدة لا بد من تحليل هذه القوائم المالية سعياً وراء الحصول على معلومات أفضل، (راضى، ٢٠١١، ص ٣٦١).

ويمكن القول بأن التحليل المالي إنما يعنى دراسة الأداء الماضي للمنشأة وتقييم ظروفها الحاضرة، ثم التنبؤ بإمكانية تحقيق أهدافها المرغوبة في المستقبل، ويعتمد التحليل المالي على ثلاث مجموعات من المعلومات والبيانات التحليلية وهي:

١. المعلومات المحاسبية.
٢. بيانات التكاليف.
٣- البيانات الاقتصادية العامة، (راضى، ٢٠١١، ص ٣٦١).

تحليل القوائم المالية:

تقدم القوائم المالية على جانب كبير من الأهمية عن المركز المالي للوحدة الاقتصادية، وعن نتيجة مباشرتها، ومثل هذه البيانات تهم أطرافاً عديدة منها على سبيل المثال: ملاك الوحدة الاقتصادية، مديرو الوحدة الاقتصادية، سماسرة الأوراق المالية، والبورصات، الدائنون، والملاك المحتملون للوحدة، العاملون بالوحدة، المصالح الحكومية المختصة، ويهدف تحليل القوائم المالية إلي تقديم إجابات على ثلاثة أسئلة محددة هي: ما مدى سلامة المركز المالي للوحدة الاقتصادية؟ ما مدى ما تتميز به الوحدة من استقرار مالي؟ ما هو موقف الربحية للوحدة؟ وحتى يكون المركز المالي للوحدة سليماً، فيجب أن تتمكن من الوفاء بالتزاماتها في تاريخ استحقاقها، وبتحليل القوائم المالية يمكن الحكم على مدى سلامة المركز المالي للوحدة وإمكانية محافظتها على ذلك المركز السليم، وينعكس الاستقرار المالي للوحدة على مقدرتها على الوفاء بما قد يكون هناك من قروض وما يرتبط بها من فائدة، وأيضاً على سداد كوبونات أرباح الاسم بصفة منتظمة، أما الربحية فتقاس بمدى نجاح الوحدة في المحافظة على تنمية حقوق الملكية، وتزداد منفعة بيانات القوائم المالية بمقارنتها عن فترة، أو عن مجموعة فترات سابقة، فالبيانات السنوية تقارن بمثيلتها عن السنوات السابقة، كما أن البيانات الشهرية، أو الربع سنوية تقارن بمثيلتها عن الشهر، أو الربع سنة، أو السنوات السابقة، وقد يأخذ تحليل القوائم المالية على أساس المقارنة أحد شكلين هما:

١- التحليل الافقي.
٢- التحليل الرأسي، (نور وآخرون، ١٩٩٣، ص ٢١١).

استقراء القوائم المالية:

تعتبر القوائم المالية بمثابة تقارير على الأداء الإداري، فهي توضح نجاح، أو فشل الإدارة، كما أنها تشير إلي الصعاب والمشاكل التي يتعرض لها المشروع، وحتى يمكن تحليل تلك القوائم ينبغي أن يلم المحلل بالعلاقات الرئيسية بين البيانات المختلفة، وبكيفية التدفق الداخلي للبيانات في النظام المحاسبي، وتهتم الكثير من الجهات بأعمال المشروع تلك الجهات هي إدارة المشروع نفسه، والدائنون، والمستثمرون، واتحادات العمال، والحكومة، وسلطاتها الإشرافية المختلفة،

إلا أنه يلاحظ أن كل مجموعة من تلك المجموعات يكون لها احتياجات مختلفة، وبناءً عليه فكل منها يركز على ناحية واحدة من الصورة العامة للمنشأة، وينطوي تحليل القوائم المالية على تحديد العلاقات الرئيسية، وتوضيح التغيرات والاتجاهات الخاصة بتلك العلاقات، ويستخدم عادة ثلاثة أساليب تحليلية هي:

١- التغير في القيمة وفي النسب المئوية.
٢- العلاقات الجزئية بين الأرقام.
٣- النسب المالية، (نور، ١٩٧٦، ص ٦٨١).

المراجع:

- راضي، محمد، المدخل المعاصر في المحاسبة الإدارية، دار التعليم الجامعي، ٢٠١١.
- رمضان، زياد، أساسيات التحليل المالي في المنشات التجارية والصناعية، الجامعة الأردنية، ١٩٨٢.
- نور، أحمد، المحاسبة المالية (القياس والتحليل المحاسبي الجزء الثاني)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٧٦.
- نور، أحمد، عبد العال، أحمد، المحاسبة الإدارية، الدار الجامعية، ١٩٩٣.
- html.http://to٢٢to.com/vb/t٦٦٦٥.
- http://ser-bu.univ-(alger.dz/thesenum/MERABTI_NAWEL.pd.

ISSN 2414-7893

من معايير الإدرة الناجحة
الإخلاص في العمل

إعداد الدكتور / هايل طشطوش

أرشيف المقالات السابقة

الإنسان بطبيعته وفطرته يرغب في تحقيق النجاح والتطور ويطمح إلى العلو والارتفاع في أي مكان يكون فيه، ومن أجمل صور هذه الرغبة حينما يطمح الإنسان إلى النجاح في موقعه الوظيفي بغض النظر عن الحجم والمركز..... النجاح حالة تحتاج إلى معايير والى قيم خاصة بها ، فليس الكل من البشر يمتلك قدرات تمكنه من التطور والتقدم في مجال عملة.
النفس البشرية تحتاج إلى ترويض لتتعلم وتتقن فنون الإدارة وتسيير الأعمال وهو ما بات اليوم يعرف بمهارات تطوير الذات أو مهارة تطوير النفس الإنسانية، .... إن من ابرز معايير النجاح هو التفاني والإخلاص في العمل، انه المعيار الأول الذي لا يمكن بدونه الاستمرار في قيادة منظمات الأعمال وإدارتها بشكل صحيح، وهو كذلك من متطلبات الرقي في العمل والاستمرار فيه سواء كان عملا خاصا أو عاما(حكوميا)، الإخلاص هو حالة تنبع من داخل الضمير الإنساني تحفز الجوارح على بعض الفنون في العمل أبرزها الإتقان ، وقد بات عالم الأعمال اليوم يعتمد وبشكل كبير على الإتقان وذلك من اجل تحقيق المنافسة الفعالة والدخول إلى السوق بقوة.

تطوير الذات يحتاج إلى ترويضها على الإخلاص والتفاني في العمل من اجل النجاح، والنفس البشرية تكتسب مثل هكذا مهارات بعد تعويدها عليها وتلقينها إياها، ومع الأيام تصبح ممارسة متقنه وفن يستطيع المرء تطبيقه ، ومهارة من مهارات القيادة الناجحة.
لو دققنا النظر في منظمات الأعمال التي حققت نجاحات كبيرة في عالم المال والأعمال لوجدناها اتخذت من الإخلاص في العمل شعاراً لها وسعت لتطبيقه وجعله جزاء من مهارات العاملين لديها مما انعكس على كميات إنتاجها وبالتالي عزز من قدرتها على المنافسة.

ISSN 2414-7893

عن النجاح قالوا

المقولة الاولى - النجاح يكون من نصيب من تحلو بالشجاعة ليفعلو شيئاً ،لكنة نادرا ما يكون من نصيب الخائفين من العواقب . جواهر لال نهرو أول رئيس وزراء هندي بعد إستقلال الهند .

المقولة الثانية - ليس هناك حدود للعقل يقف عندها ،سوى التي أقتنعنا بوجودها . نابليون هيل

المقولة الثالثة - لا تجعل الفشل من ضمن الخيارات المتاحة لك .

المقولة الرابعة - لا توجد خطوة عملاقة تصل بك إلى ما تريده ،إنما يحتاج الأمر إلى الكثير من الخطوات الصغيرة لتبلغ ما تريد .

المقولة الخامسة - لن تجد وقتاً سانحاً لعمل أي شئ - عليك أن تخلق هذا الوقت .

المقولة السادسة - إذا كان ما تفعلة حالياً لا يقربك من بلوغ أهدافك ،فهو يبعدك عنها حتماً . براين تريسي

المقولة السابعة - ليس هناك أسرارا للنجاح فهو حصيلة الإعداد الجيد ،والعمل الشاق ،والتعلم من الاخطاء والفشل . كولين باول ،جنراك ورجل سياسة أمريكي

المقولة الثامنة - الفرق بين الناجح وبين غيرة ليس نقص القوة أو المعرفة ،بل بالإحرى هو نقص في جانب الإرادة . فينس لومباردي مدرب كرة قدم أمركي .

المقولة التاسعة - الأبطال لا يصنعون في صالات التدريب ،الأبطال يصنعون من أشياء عميقة في داخلهم هي الإرادة والحلم والرؤية . محمد علي كلاي

المقولة العاشرة - الناجحون يبحثون دائماً الفرص لمساعدة الآخرين ،بينما غيرهم يسأل أولاً ما الذي سأستفيدة من تقديم يد المساعدة . براين تريسي .

المقولة الحادية عشر - لا يهم من أين أنت قادم ،ما يهم هو إلى اين انت ذاهب . براين تراسي

المقولة الثانية عشر - النجاح يصيب من يحاول ويستمر في المحاولة بطريقة تفكير إيجابية .

المقولة الثالثة عشر - لكي تنجح عليك أن تفشل ،لكي تتعلم ما الذي يجب عليك ألا تفعلة في المرة التالية

المقولة الرابعة عشر - التحفيز هو ما يجعلك تبدأ - العادات هي ما تجعلك تستمر

من كتاب ٣٦٥ مقولة في النجاح

ISSN 2414-7893

الإصدارات المحاسبية الهادفة إلى القياس بإستخدام القيمة العادلة

إعداد:
د. نبيل عبد الرءوف إبراهيم

أولا : معايير المحاسبة الامريكية (FASB)

أوضح الإصدار رقم ١٥٧ من إصدارات معايير المحاسبة الأمريكية (FASB) والذي روعي فيه توفير المعلومات المالية للمستثمرين بشكل موسع حول المدى الذي تقوم فيه الوحدات الاقتصادية بقياس الاستثمارات بالقيمة العادلة ، فإن المعلومات التي تستخدم لقياس القيمة العادلة ، تؤثر بشكل مباشر على قياس القيمة العادلة المتعلقة بقياس الدخل المحاسبي بشكل موضوعي. وتم تفعيل هذا الإصدار عن السنوات المالية اعتبارا من بعد ١٥ نوفمبر ٢٠٠٧.

يوفر الاصدار ١٥٧ قدرا أكبر من الاتساق فى المعلومات المحاسبية عن الماضى والتى تشتد الحاجة إليه فى تنفيذ الممارسات المحاسبية لاغراض قياس القيمة العادلة للشركات ومن المرجح أن لها تأثير كبير على كيفية حساب قيمة الاستثمار في محفظة الشركة , ويؤكد الإصدار ١٥٧ خروج الثمن مقابل دخوله في تحديد سعر القيمة العادلة. وهو يفترض أن منظم الصفقة ، قام بعرض الموجودات بالسوق لفترة زمنية كافية قبل قياس القيمة. ويؤكد الإصدار إن المشاركين في السوق لابد و أن يكونوا على استعداد تام للبيع والشراء داخل سوق نشطة تتوافر فيها الرغبة لدى البائع للبيع والرغبة لدى المشترى للشراء. من منطلق أن الإدارة هي المسئولة عن المعلومات الواردة في قوائمها المالية, ومن ثم فعليها الاعتماد على متخصصين خارجين في توفير القيمة لقياس القيمة العادلة التي تمثل مبالغ للبنود المعروضة بالقوائم المالية.

القيمة العادلة والقيود

توجد بعض القيود على تحديد القيمة العادلة وهذا من شأنه يستوجب أن يكون هناك اهتمام من الشركات بإجراء التقويم والقياس لاصولها أو حتى التى لديها محفظة أوراق مالية وذلك لتحرى الدقة عند المحاسبة عن القيمة العادلة مثل تسعير الاصول فى سوق يتغلب عليه الاحتكار ولاتوجد فيه نماذج للتسعير والتقويم أو الاسعار المرجحة أو سوق غير نشطة وبالتالى فالمهم عند قياس القيمة العادلة أن تكون السوق نشطة وليست ثانوية وتوجد الرغبة لدى أطراف السوق فى البيع والشراء فى ظل الشفافية.

إن توفير بعض من المعلومات الجيدة للشركات التى تقوم باغراض التقويم كطرف ثالث من صناع القرار تتطلب شفافية عن الاستثمارات والاصول المطلوب تقويمها من إدارة تلك الشركات بحيث ان القيمة العادلة لتلك الاستثمارات تكون مساوية لذات القيمة كما لو كانت ستباع اليوم. أن الاصدار ١٥٧ يتطلب الاستفادة من الأسعار المعروضة فى السوق وحجم ومستوى النشاط وهل الادوات المطلوب تقيمها فى سوق رئيسية أم فى سوق فرعية لا تتوافر فيه عوامل المنافسة الكاملة .

يرى المعهد الامريكى للمحاسبين والمراجعين (AICPA) بعض الشكوك حول ما إذا كانت تكاليف المعاملات التي تكبدتها الشركات في شراء استثمار ينبغي الانفاق عليها لتظل قيمتها قريبة من القيمة العادلة لها بالاسواق على أساس التوجيه الوارد فى الاصدار ١٥٧. دليل يشير إلى أن الارباح والخسائر غير المحققة من إعادة التقويم لاتمثل انخفاضا فى ثروة الملاك بالقدر الذى تعكس نتيجة اعمال قرارات الادارة الرشيدة الامر الذى يتطلب الالتجاء الى لجنة الشركات وفق اجراءات الحوكمة.

ثانيا :معايير المحاسبة الدولية المعيار (٣٩) الادوات المالية :

ينص هذا المعيار «على وجوب قياس الأدوات المالية وفقا للقيمة العادلة» حيث قسم الموجودات المالية إلى أربعة مجموعات كالتالي :

المجموعة الأولى : الموجودات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة:

وهي تلك الموجودات المالية التي تشتريها الشركة ويكون الغرض الأساسي من اقتنائها هو تحقيق الأرباح في المدى القصير من خلال التغير في أسعارها، حيث يتم قياس وتقويم هذه الموجودات عند إعداد القوائم المالية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة من عملية التقويم في قائمة الدخل في الفترة التي تحدث فيها.

المجموعة الثانية : الموجودات المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق:

وتمثل الموجودات المالية التي يكون لدى الشركة النية أو القدرة على الاحتفاظ بها لتاريخ استحقاقها، ويجب أن يتم قياسها وإظهارها بالتكلفة المطفئة مطروحا منها أية مخصصات معدة لمقابلة الانخفاض في قيمتها.

المجموعة الثالثة : القروض والمدينون الذين أنشأتهم الشركة:

وتمثل الموجودات المالية التي تنشئها الشركة عن طريق تزويد المقترض بالأموال أو تقديم الخدمات وبطريقة مباشرة، ويجب قياسها بالتكلفة مطروحا منها أية مخصصات معدة لمقابلة الانخفاض في قيمتها.

المجموعة الرابعة : الموجودات المالية المتوفرة (الجاهزة) للبيع وتمثل هذه الموجودات التي ليست :

- محتفظ بها للمتاجرة
- محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق.
- قروض أو مدينون.

والمقصود بها تلك الموجودات المالية التي يمكن أن تبيعها الشركة في أي وقت تحقق عائدا بها أو ترغب ببيعها عند الحاجة، ويجب أن يتم قياسها وتقويمها بالقيمة العادلة مطروحا منها أية مخصصات معدة لقاء تدني قيمتها، والربح أو الخسارة الناتجة من عملية التقويم يتم الاعتراف بها أما في قائمة الدخل للفترة التي حدثت بها أو في بند منفصل ضمن حقوق الملكية تحت مسمى أرباح أو خسائر غير محققة.

محددات معيار رقم (٣٩)

لقد ورد في المعيار عدد من المحددات من أهمها:

في حال قيام الشركة بنقل أو ببيع موجود مالي من مجموعة الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق قبل استحقاقه، لا يحق للشركة أن تصنف بقية الموجودات المالية من نفس الصنف مرة أخرى ضمن نفس التصنيف لمدة سنتين.

النقل من مجموعة المتاجرة إلى أي مجموعة أخرى ممنوع.

عدم جواز النقل إلى فئة المتاجرة إلا في حال وجود دليل على إمكانية تحقيق ربح فعلي في فترة قصيرة تبرر عملية النقل.

ثالثا : معايير المحاسبة المصرية :

سارت مصر على هذا النهج اعتبارا من سنة ٢٠٠٦ عندما أصدر وزير الاستثمار القرار الوزارى رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ بسريان معايير المحاسبة المصرية , وإعتماد القيمة العادلة في معظم المعايير لأغراض إعادة التقويم. و تلك المعايير يتم تطبيقها على السنة المالية التى تبداء اعتبارا من ٢٠٠٧/١/١

كما أصدرت بعض التنظيمات المهنية بالدول العربية (السعودية) تصريحات بالسماح للشركات، إعادة تقويم أصولها غير المتداولة باستخدام خصائص أخرى للقياس تختلف عن التكلفة التاريخية مثل القيمة العادلة، وفقا لمعايير المحاسبة الدولية في المواضيع التي لم تشملها معايير المحاسبة السعودية وذلك اعتبارا من ٢٠٠٨/١٢/٣١.

واشترطت لذلك خمسة ضوابط لتحديد القيمة العادلة للأصول:

١- أن تأخذ المنشأة في الاعتبار ما يلي لتحديد القيمة العادلة للأصول غير المتداولة:

- امكانية تقدير القيمة العادلة في نهاية السنة المالية بدرجة معقولة من الثقة للأصل غير المتداول على أساس السعر الذي يمكن ان يباع به.
- ان افضل تقدير لمبلغ القيمة العادلة يتم من خلال وجود سوق نشطة تحدد فيها القيمة العادلة أو تتوافر فيها المؤشرات التي يمكن من خلالها تحديد القيمة العادلة.
- يمكن ان يتم تسهيل تحديد القيمة العادلة لأصول غير متداولة معينة (مثل الأصول الحيوية) من خلال تجميع تلك الأصول حسب خواص هامة معينة (مثل العمر او النوعية)، بحيث يتم التسعير بناء على تلك الخواص.

ISSN 2414-7893

٢- الثبات والاستمرارية في الافصاح عن القيمة العادلة للأصول غير المتداولة، ما لم يكن هناك مبررات مقبولة لعدم الافصاح، مع ذكر هذه المبررات.

٣- العرض في جدول مقارن لقيم تلك الأصول غير المتداولة حسب نموذج التكلفة التاريخية وحسب نموذج القيمة العادلة والافصاح عن هذا الأثر مختصرا في الايضاحات المرفقة بالقوائم المالية على قائمة الدخل والمركز المالي وربحية السهم فيما لو عكست في صلب القوائم المالية.

٤- أن تفصح المنشأة ضمن السياسات المحاسبية بأن الطريقة المتبعة في تقويم الأصول غير المتداولة هو نموذج التكلفة التاريخية كما تم عرضها في صلب القوائم المالية، مع الافصاح عن أسباب أهمية تقديم معلومات عن القيمة العادلة لهذه الأصول.

٥- أن يتم الافصاح عن القيمة العادلة لجميع سنوات المقارنة المعروضة، ما لم تكن السنة المعروضة هي السنة الأولى لعمل المنشأة.

رابعا : معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية:

أجرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تعديلا على أحد معاييرها المحاسبية « الاستثمارات « في خطوة لمسايرة التقلبات التي تمر بها أسواق المال العالمية. وتهدف الهيئة من ذلك إلى وضع صناعة التمويل الإسلامي الدولية في موقف أقوى يؤهلها للتعامل مع البيئة المالية العالمية الحالية، في خطوة وصفت بأنها تضع محاسبة الاستثمارات في البنوك الإسلامية على قدم المساواة مع البنوك التقليدية ويأتي هذا القرار في أعقاب الهبوط الذي حدث في الفترة الأخيرة في أسعار الصكوك والأسهم في المنطقة وعلى الساحة العالمية .

يختص هذا التعديل بالمعالجة المحاسبية للخسائر غير المحققة نتيجة إعادة تقويم للاصول المالية بقيمتها العادلة المدرجة ضمن المحافظ الاستثمارية الجاهزة للبيع لدى المؤسسات المالية الإسلامية من الصكوك والأسهم . يقضي التعديل أن تقيَّد الخسائر غير المحققة في القوائم المالية للمؤسسة المالية تحت بند احتياطي القيمة العادلة للاستثمار، بصرف النظر عن الرصيد المتبقي لهذا الاحتياطي مما يعنى عدم ادراج الخسائر غير المحققة فى بيان الارباح والخسائر الناتجة عند المحاسبة للقيمة العادلة. وهذا التعديل يساير المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS، وهو يضع الآن محاسبة الاستثمارات في البنوك الإسلامية على قدم المساواة مع البنوك التقليدية أو قريباً منها.

و من وجهة نظر محاسبية، فإن هذا التعديل يسمح للوحدات الاقتصادية بزيادة القدرة على امتصاص التقلب الكبير في أسعار الاصول فى قائمة المركز المالى, وتزداد المخاطرة فى المدى الذى يحكم امكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية عند إجراء المقارنة فى حالة غياب المعلومات المحاسبية ذات الجودة المرتفعة كإيضاحات متتمة

ماهية الاستثمار

للاستثمار أهمية كبيرة – حيوية – لكل من الاقتصاد القومي والمنشآت الاقتصادية ولا سيما البنوك والمؤسسات المالية المشابهة، حيث انه يمثل السبيل الرئيسي لتعظيم قيمة المنشأة من خلال التدفقات النقدية الداخلة وانعكاس ذلك على معدلات النمو والقيمة السوقية لأسهم تلك المنشأة، وبالتالي تأثير ذلك على نظرة المستثمرين وتوقعاتهم المستقبلية

.

فالمفهوم العام والشامل للاستثمار هو:" إرجاء أو تأجيل الاستهلاك لفترة قادمة، ثم توجيه هذه الأموال إلى الاستثمار وليس الاكتناز".١

ISSN 2414-7893

ISSN 2414-7893

ARAB ACCOUNTANT MAGAZINE
مجلة المحاسب العربي

ISSN 2414-7893

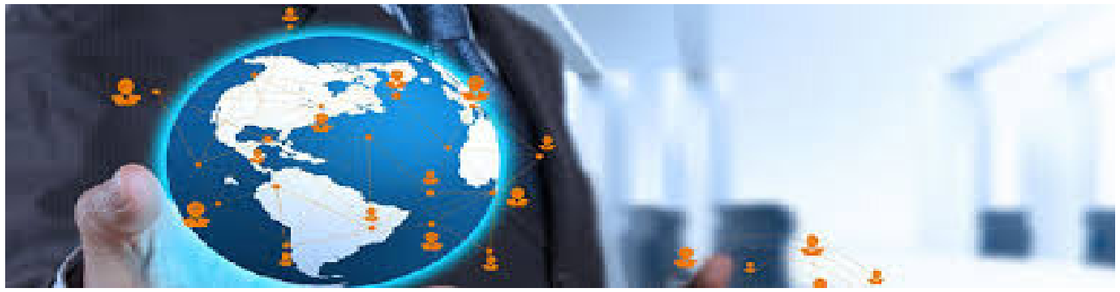

٦ ركائز اساسية لتكون (محاسب ناجح)

مؤسس ورئيس تحرير مجلة المحاسب
والمدير المالي في أحدى الشركات العقارية
وائـل مـــراد

• الشهادات العلمية

يقصد بالشهادات العلمية شهادة الجامعة الدراسية والتي من خلالها تكون قد تعلمت ودرست كيفية التسجيل والتبويب نظريا - وتعرفت ايضاً على الكثير من المواد العلمية من المواد المحاسبية والرياضية ومحاسبات التكاليف والضرائب ومحاسبة الزكاة للجامعات الازهرية وكتب أخرى في القانون والإدارة والتسويق وغيرها من الكتب التي في حينها ربما تسأل نفسك ما علاقة القانون مثلا بالمحاسبة ولكن وفور عملك في هذه المهنة الرائعة تعرف ما هو الهدف من دراستها لذا توجب علينا ذكر الشهادات على رأس موضوعنا هذا .

• الخبرات العملية

كثير من الخريجين الجدد يعانون من الخبرات وكيفية الحصول على هذه الخبرة حيث أن كثير من الشركات لا تقبل إلا من لدية الخبرة ، لذا قررنا نحن مجلة المحاسب العربي توفير من الكورسات العملية والتي سوف تطرح عليكم قريباً حتى نستطيع ان نؤهلك للعمل ، والخبرات يمكنك الحصول عليها من خلال عملك ومواجهة بعض المشكلات ومراقبة كيفية حلها من زملاءك او من مديرك المباشر ومن هنا تأتي خبراتك التي تؤهلك للعمل في كبرى الشركات .

• الإندماج السريع « التكييف السريع «

يقصد بالإندماج هو الاندماج مع فريق عملك سريعاً من خلال معرفتك لثقافة المنظمة التي قد إنضممت إليها حديثاً ومعرفة سياساتها وأهدافها وما هي المهام الموكلة لك وكيفية إنجازها في الوقت المحدد وبالدقة المطلوبة « معرفة ما لك وما عليك « .

• المعرفة الجيدة باللغة الإنجليزية

الكثير منا يقول ما فائدة اللغة خاصة في بلادنا العربية ، شخصياً انا قابلت في شركة من الشركات العالمية في مجال السيارات ولم أقبل في ذلك الوقت لعدم معرفتي باللغة الإنجليزية معرفة تامة ، فيجب عليك أخي المحاسب إن إردت العمل في كبرى الشركات ولا تكتفي فقط أن تعمل في مؤسسات أو شركات صغيرة بل ومتناهية الصغير يجب عليك أن تضع تعلم اللغة نصب عينك وليس هذا تقليلاً باللغة العربية بل لمزيد من النجاح يجب ان تتعلم .

• كن متعاوناً

لتكون مميزا يجب ان تكون متعاوناً ، نعم متعاون مع زملاءك خاصة وغن كنت تملك الخبرة الكافية يجب ان لا تبخل على زملاءك بأي معلومة ، ثق تماماً كلما ساعدتهم ستجد من يساعدك وأنت في امس الحاجة لهذه المساعدة ، غير انك ستمتلك قلوبهم بمساعدتك لهم وهذا ليس تفضلاً منك مساعدة المحاسبين الجدد ولكن هذه سنة الحياة وإنظر نفسك في بدايات حياتك العملية وإنظر إليها الان وحاول ان تتذكر كل ما ساعدك لتصل إلى ما انت عليه وادعوا له وحاول ان تتذكر كل من حرم عنك المعلومات وادعو له بالهدية ، وستفهم ما نقوله لك تجاه زميلك الجديد .

• التحلي بأخلاقيات مهنة المحاسبة

أخلاقيات المهنة وكيفية التحلي بها وما هي أسئلة كيرة وربما جميعاً يملك هذه الأخلاقيات ولكن بتطبيقك لها في مجال عملك تظهر جلية الاخلاق التي تربيت عليها وعلمها لك دينك الحنيف وهي كثيرة جدا ومنها على سبيل المثال لا الحصر

- الامانة « تتربع الامانة على رأس هذه الاخلاقيات «
- الكفاءة المهنية .
- السرية « حفظ الأسرار «
- الإستقلالية والموضوعية .
- المصداقية .
- العلاقة الجيدة مع الزملاء المحاسبين في المهنة .
- دعم ومعاونة الزملاء في المهنة

ISSN 2414-7893

طبيعة النقود وخصائصها

مؤسس ورئيس تحرير مجلة المحاسب
والمدير المالي في أحدى الشركات العقارية
وائـل مـــراد

طبيعة النقود : -

تعرف النقود بإنها « أي شئ يتمتع بقبول عام في الوفاء بالإلتزام « وهي تعتبر وفقاً لهذا التعريف « سلعة « من السلع المتاحة في المجمتع ، وهي سلعة « نافعة « لأنها نسهل عملية التبادل بين الافراد والجماعات وتؤدي وظائف إقتصادية هامة لا غنى عنها في المجتمعات المعاصرة .

- من صفات النقود « الندرة النسبية « وبالتالي لا تعتبر النقود سلع حرة وإنما تدخل في نطاق السلع « الإقتصادية «التي تحدد ثمنها بتفاعل العرض والطلب في السوق . ويطلق على هذا السوق « السوق النقدي « كما يطلق على ثمن النقود مصطلح « سعر الفائدة « .
- تعتبر النقود سلعة إقتصادية ذات طبيعة خاصة .
- تمثل النقود جزءاً رئيسياً من ثروة المتعاملين .
- تتميز النقود بإمكانية تحويلها إلى إبة سلعة أو خدمة في أي وقت بسهولة دون خسارة في قيمتها ، ويطلق على هذه الخاصية تعبير « السيولة « .

س : - هل تعتبر الكوبونات من النقود ؟

الإجابة : - طالما انه يشترط في النقود « التمتع بالقبول العام في الوفاء بالإلتزامات « ، فإن « الكوبونات « التي تُقبل في الوفاء بقيم بعض السلع والخدمات لا تعد نقودا ، إذ لا يمكن إستخدامها في شراء أية سلعة من السلع على الإطلاق ، وكذلك لا تعتبر نقودا أذونات البريد أو السندات النقدية لحاملها أو الكمبيالات ، والتي تعد بمثابة صكوك إثبات ملكية أو حقوق .

وظائف النقود : -

أولاً : - النقود مقياس للقيم

في ظل نظام المقايضة كان يجري تبادل السلع عيناً ، أي مبادة السلع مقابل سلع أخرى مباشرة ، مما كان يتطلب تحديد تبادل لكل سلعة مع كل من السلع الأخرى ، وهي عملية شاقة مع كثرة السلع الداخلة في نطاق المبادلات الإقتصادية ، وأما في الإقتصاد الحديث ، فتقوم النقود بوظيفة المقياس المشترك للقيم ، أي إنها الوحدة المعيارية التي تتخذ كأساس لحساب قيم الأشياء .

-يشترط لكي تقوم النقود بهذه الوظيفة أن تتمتع قيمتها – أي قوتها الشرائية – بالثبات النسبي .

ثانياً : - النقود وسيط للمبادلة

- من العيوب الأساسية لنظام المقايضة هو صعوبة توافق رغبات المتعاملين وعدم قابلية بعض السلع للتجزئة ، وقد أمكن التغلب على هذه الصعوبات بإستعمال النقود ، حيث دخلت كوسيط في عملية المبادلة .
- ويشترط القيام بهذه الوظيفة أن تتمتع بالقبول العام في الوفاء بالإلتزامات

ثالثاً : - النقود أداه لإختزان القيم :

- يترتب على إستخدام النقود كوسيط للتبادل إمكانية إستعمالها كمخزن للقيمة
- وتبرز أهمية الإحتفاظ بأرصدة نقدية حاضرة كإحتياطي طوارئ لمواجهة حالات المرض المفاجئ أو الخسارة غير المتوقعة أو للإنتفاع بالفرص المواتية مستقبلاً لشراء السلع والخدمات والاوراق المالية

هل تعتبر النقود المخزن الوحيد للقيم ؟

الأجابة : - لا تعتبر النقود المخزن الوحيد للقيم ، حيث توجد أصول أخرى مالية ومادية – تؤدي نفس الوظيفة ، بل وتعد أفضل من النقود بما تدرة من من عائد لحائزها في صورة ربح أو فائدة أو منفعة في الإستعمال .

رابعاً : - النقود وسيلة للمدفوعات المؤجلة :

- تستخدم النقود كذلك كقاعدة للمدفوعات المؤجلة
- قد تؤدي التغيرات الكبيرة التي تطرأ على قيمة النقود إلى الأضرار ببعض المتعاملين ، لذا يشترط أن تتمتع قيمتها بالثبات النسبي لإمكان إستخدامها كأداه للمدفوعات المؤجلة .

ISSN 2414-7893
ISSN 2414-7893

دور المحاسبة القضائية للتصدي لعمليات غسل الأموال

The Role of Judicial Accounting in Addressing Money Laundering Operations

إعداد الباحث:
أ. أيمن هشام عزريل Ayman H. Uzrail
طالب دكتوراه محاسبة
مديرية التربية والتعليم-سلفيت

المقدمة:

يشهد عصرنا الحالي ثورة هائلة من التقدم العملي بشتى صوره وأشكاله، والتي بلا شك ذات تأثير على مختلف نواحي الحياة , والجريمة المالية هي إحدى الصور ذات الصلة الوطيدة بهذه التطورات , وجريمة غسل الأموال هي جريمة تهدد النمو الاقتصادي للبلدان باعتبارها من الجرائم الاقتصادية التي تعد أكثر خطورة والتي ترتبط عادة بالجريمة المنظمة؛ لما لها من تأثيرات سلبية وخصوصاً على الدورة الاقتصادية لأي بلد، فالجرائم الاقتصادية لا تنطوي على أدلة واضحة كدخان البندقية، كما هو واضح في جرائم القتل فالمحاسبة القضائية بشكل عام تنظر إلى ما وراء الصفقات والتحقيق ما وراء الأرقام. (جميل، ٢٠١٢، ص ٨١).

وباتت المحاسبة كعلم من العلوم الاجتماعية أحد الأدوات الهامة التي تلبي احتياجات المستفيدين، ولقد تعددت فروع المحاسبية حتى أصبح ما عليه الآن، ومع تنامي الاحتياجات ظهرت فروع معرفة محاسبية أخرى وإن كانت لم تلق بعد الاهتمام الكافي. (سامي، ٢٠٠٢، ص ١٣٩).

وهذا المجال الحديث للمحاسبة يعرف بالمحاسبة القضائية*(Forensic Accounting*) ويشير مصطلح *Forensic*)) إلى التشريعية، ويعد هذا الاتجاه مقبولاً ومتعارفاً عليه قانونياً، حيث يختص بمعرفة الأساسيات القانونية بجانب المعرفة بالفروع الأخرى للمحاسبة والمراجع. والعلم القضائي هو تطبيق للقانون، حيث يتناول فحص وتفسير الدليل والحقائق وفقاً لأحكام القانون وقد زاد الاهتمام بمجال القضائية في أواخر الثمانيات زيادة ملحوظة. (السيسي، ٢٠٠٦، ص ٤٢).

وبناءً على ذلك كانت الحاجة إلى المحاسبة القضائية لما لها دور مهم للكشف والتصدي لهذه العمليات والجرائم الاقتصادية الأخرى لما تمتلكه من القدرات والتحقيق وتدريب المحاسبيين القضائيين، وتبرز أهمية المحاسبة القضائية في أنها أحد المجلات الهامة والحديثة التي تحمل فرصاً عديدة لاحتياجات المستقبل، وتحدد المهارات المطلوبة والمتطلبات الأساسية في المحاسب القضائي , كما أنها تمثل إطاراً متكاملاً للمحاسبة والقانون للعمل معاً على تقديم تحريات أكثر عمقاً وأكثر ارتباطاً بالدعاوي القضائية حيث تيسر الطريق للمحاسب القضائي لكي يكون مستشاراً قضائياً على مستوى عالي، تعمل على إعداد محاسب قضائي قادر لكي يكون خبيراً وفاحصاً ومستشاراً فعالاً يقوم بإجراء تحريات على أقصى دقة وشمولاً وعمقاً من المراجعة الخارجية، وتقديم تقرير مدعم بالأدلة القانونية الكافية التي تساعد على تأييد الدعاوي القضائية، وتنوير القضاء ومساعدته على إقرار الحق وتحقيق العدالة. (أحمد، ٢٠١٣، ص ٢).

احتلت قضية غسل الأموال أهمية كبيرة على الساحة الاقتصادية العالمية خلال الفترة الأخيرة إدراكاً لتأثيراتها السلبية على الاستقرار الاقتصادي، وخاصة على مناخ الاستثمار المحلي والدولي ولذلك يتزايد الاهتمام بها وبسبل مواجهتها من قبل الدول والمنظمات الدولية والمراكز المالية الكبرى، إذ تهدد هذه الظاهرة الاقتصاد العالمي وخاصة اقتصاد الدول النامية ومن بينها الدول العربية. (وهيب، ٢٠١٣، ص ٤٠).

الدراسة:

مفهوم المحاسبة القضائية:

لقد ظهرت في مجال الفقه المحاسبي محاولات عده لتطوير المحاسبة والمعلومات المحاسبية وكان أبرزها التي نادت بالربط بين المحاسبة والقانون من جهة وبين احتياجات القضاء من المعلومات المحاسبية من جهة أخرى. من هنا أطلقت الدعوات في عدد من البلدان المتقدمة حول الحاجة إلى الخدمات حول الحاجة إلى الخدمات المحاسبة القضائية، وهذا المفهوم الجديد يختلف عن المحاسبة القانونية الذي تماريه الأجهزة الحكومية الرسمية أو مكاتب مراقبي الحسابات والمحاسبين القانونين في القطاع الخاص فمخرجات المحاسبة القضائية تقارير ترشد القضاة في إصدار الأحكام بحق الأطراف المعنية. (جميل، ٢٠١٢، ص ٨٣).

المحاسبة القضائية:

هي مجال من مجالات المحاسبة التي تقوم على أساس المعرفة المتكاملة بكل من أساسيات المحاسبة والمراجعة ومهارات تحريات معرفة الأمور القانونية، وهي تركز الفحص الماضي لإلقاء نظرة على المستقبل، وتزداد الحاجة إليها عند وجود شكوك مهنية ودعاوي قضائية تطلب الإدراك برأي مهني مستقل وتقديم تقرير يساعد على تأييد الدعاوي القضائية، وتنوير القضاء ومعاونيه على إقرار وتحقيق العدالة. (السيسي، ٢٠٠٦، ص ٤٤).

تستمد المحاسبة القضائية أهميتها كونها (السيسي، ٢٠٠٦، ص٤٤):

١. أحد المجالات الهامة والحديثة التي تحمل فرصاً لاحتياجات المستقبل وتحدد المهارات والمتطلبات الأساسية في المحاسب القضائي.

٢. تمثل تطوراً متكاملاً للمحاسبة والقانون للعمل معاً تقديم تحديات أكثر عمقاً وأكثر ارتباطاً بالدعاوي القضائية حيث تيسر الطريق للمحاسب القضائي لكي يكون مستشاراً قضائياً على مستوى عالمي.

٣. تبحث في الماضي وتذهب فيما وراء الحقائق، وتفتح الأبواب لمزيد من البحوث والدراسات العلمية.

ISSN 2414-7893

٤. تساعد على إعداد محاسب قضائي فعال يعتبر فاحصاً أو خبيراً أو مستشاراً يقوم بإجراء تحريات أكثر عمقاً وشمولاً ودقة من تحريات المراجعه الخارجية، وتقديم تقرير مدعم بالأدلة القانونية الكافية التي تساعد على تأييد الدعاوي القضائية وتنوير القضاء ومساعدته على إقرار الحق وتحيق العدالة.

تعدد المجالات التي تتطرق لها المحاسبة القضائية؛ فإنه من ينخرط في هذا المجال لا بد أن يكون له مقومات مجددة وسمات مميزة ومستوى عالي من المهارات، ولا بد أن يكون ذو فكر بحثي واستكشافي، فلا يتقيد بمجال محدد، بل لدية نظرة ثاقبة ومهارات فكرية عالية مثل الحصانة والفراسة والبصرية والإبداع، لدية الرغبة في التقصي، والقدرة على ربط الأشياء والحقائق بعضها البعض. بالإضافة إلى ما سبق فإن من سمات المحاسب القضائي أن يكون لدية القدرة على التفكير في الأمور بشكل متكامل. (سامي، ٢٠٠٢، ص ١٤١).

وأشار بعض الباحثين أن على المحاسب القضائي الإلمام ببعض المعرفة والثقافات ومنها (سامي، ٢٠٠٢، ص ١٤١):

- معرفة أساليب الاحتيال والخداع.
- معرفة بالقواعد الأساسية للقانون.
- الإلمام بأهم قواعد وأدلة الإثبات.
- خلفية عامة عن نظريات علم النفس مهارات في تقنية المعلومات.
- المهارات في تقنية المعلومات.

كما يتعين على المحاسب القضائي أن يكون ملماً بالموضوعات والأمور التالية:

- المهارات السلوكية والإدارية.
- التخطيط الاستراتيجي والموازنات التقديرية.
- الائتمان والتحصيل.
- خدمات العملاء.
- الموارد البشرية.
- مناهج وأساليب ونظم الإدارة .
- السياسات والإجراءات والمعايير.
- التنظيم وإدارة العمليات.
- إدارة المشتريات والمخاطر.

كما أن المحاسب يحتاج إلى خلفية علمية وعملية بالمبادئ والمعايير المحاسبية، بالإضافة إلى دراسة واعية لفروع المحاسبة الأخرى، وتوافر بعض السمات الخاصة مثل منهجية حل المشاكل، والقدرة على التفكير الإبداعي، لما لا شك فيه أن هذه المهارات والخبرات سوف تساعد المحاسب على تحديد الأسباب والعوامل المؤثرة على حل المشاكل، وتحديد بدائل التي يمكن طرحها واحتمالات حدوث كل منها.

ويركز دور المحاسب القضائي بصفة أساسية في إعداد وتصنيف وفحص المعلومات لدعم وتوجيه الأمور القانونية ومراجعة عمليات الاحتيال والخداع. (سامي، ٢٠٠٢، ص ١٤٢).

أن المحاسبة القضائية علم من علوم المحاسبة الحديثة حيث بإمكانها التقليل من عمليات الغش وغسل الأموال بتأهيل قسم المحاسبين القانونين من خلال إبداء رأي المحاسب القضائي حيث أن دوره يكون مكمل للمحاسب القانوني.

ويمثل الشكل التالي متطلبات التأهيل للمحاسب القضائي:

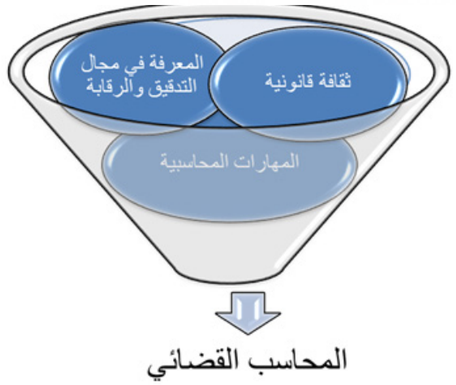

رسم توضيحي(١): متطلبات التأهيل لمحاسب قضائي (شبلي عبد الحسين، ٢٠١٣: دور الحكومة والمحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي والإداري وقائع المؤتمر العلمي لكلية الإدارة والاقتصاد، ص ١٩٣).

ISSN 2414-7893

الفرق بين المحاسبة القضائية والمراجعة الخارجية:

إن عمليات المراجعة ليست عملية مثالية، حيث يوجد احتمال لعدم اكتشاف بعض المخالفات والأخطاء حتى في ظل أفضل أداء ممكن لإجراءات المراجعة التي تتطلبها المعايير المهنية وعلية يمكن التمييز بين المحاسبة القضائية والمراجعة القضائية من خلال الجدول التالي:

وجه المقارنة	المحاسبة القضائية	المراجعة القضائية
الهدف	تحديد المناطق غير القانونية والمشكوك فيها والتي تمثل البيئة المساعدة على الغش	تقديم تقرير يوضح رأي فني محايد عن حقيقة النشاط، ومدى صدق وعدالة القوائم المالية
النطاق	أكثر عمقاً وأقل اتساعاً	أكثر اتساعاً وأقل عمقاً
المهارات المطلوبة	مهارات متخصصة ومتكاملة لكل من المحاسبة والمراجعة والمعرفة القانونية وإجراءات التقاضي أمام المحاكم	المهارات المطلوبة لإعداد القوائم المالية وكتابة التقارير المعبرة عن الرأي الفني المحايد ومصداقية نتائج النشاط وعرض المركز المالي
الأساليب والإجراءات	أكثر عمقاً باستخدام مجموعة من الأدوات والأساليب والبحث عن ما وراء الأرقام المنشورة عن نشاط الوحدة	أقل عمقاً باستخدام المعايير والقواعد والمبادئ المحاسبية
المعرفة القانونية	تتطلب معرفة متكاملة في المحاسبة والقانون وإجراءات المحاكم والجهات الأمنية	تتطلب المعرفة والتأهيل العلمي والمهني في المحاسبة والتدقيق

مجالات المحاسبة القضائية:

تستخدم المحاسبة القضائية في المجالات التالية. (حسن وعبد الرحمن، ٢٠١٥، ص ١٢٨_١٢٩):

١. التحري عن الغش والتلاعب في التقارير المالية وتقديم الأدلة المناسبة.
٢. فحص وتقييم الرقابة الداخلية وتحري التغيرات أو نقاط الضعف التي تستخدم في الغش والتلاعب.
٣. تقدير الخسائر في حالة المطالبة بالتعويض من شركات التامين.
تقديم المنشات في حالة وجود نزاع يستدعي دراسة بعض البنود المتنازع عليها لعدة فترات مالية.
٤. الفحص الشامل للأنشطة وحل الغش أو الفساد.
٥. تقدير الأرباح المفقودة نتيجة الفرص الضائعة على المنشأة.

مراحل المحاسبة القضائية:

تمر المحاسبة القضائية بأربع مراحل أساسية، وهي. (سامي، ٢٠٠٢، ص ١٤٧_١٥٢):

المرحلة الأولى: تشخيص المشكلة والتخطيط لها جيداً:

يتعين على المحاسب القضائي طرح العديد من الأسئلة لتحديد طبيعة المشكلة موضع البحث والدراسة، فالبداية هي التعريف بالمشكلة وذلك من خلال العديد من الطرق، فعلى سبيل المثال قد تكتشف المشكلة من خلال عمل المراجع الداخلي أو المراجع الخارجي أو من خلال عملية الفحص والتقويم الدولي.

المرحلة الثانية: تجميع أدلة الإثبات:

تعتبر هذه المرحلة في غاية من الأهمية إذ يتعين على الفاحص التأكد من أن أدلة الإثبات التي تم تجميعها خلال المرحلة الأولى تشخيص المشكلة والتخطيط الجيد لها، يمكن الاعتماد عليها أو الوثوق بها أو هي مضللة، فإذا كانت مضللة فإنه يتعين إعادة التقويم والتشخيص في المرحلة السابقة. أما إذا كانت البيانات وأدلة الإثبات يمكن الاعتماد عليها والوثوق بها، فإن الخطوة التالية هي تناول كافة مناحي المشكلة وتجميع أدلة الإثبات والمواءمة التي يمكن الرجوع إليها، فأدلة الإثبات تساعد المراجع على الإدلاء برأيه في تقرير المراجعة حول مدى كفاية أدلة الإثبات وطبيعتها.

ويمكن تصنيف أدلة الإثبات من وجهة نظر المراجع الداخلي والمراجع الخارجي إلى ما يلي:

١. إجراءات تحليلية من خلال استخدام أسلوب المقارنة.
٢. إجراء المطابقات سواء كانت إيجابية أو سلبية من خلال طرف ثالث محايد.
٣. المستندات من خلال مطابقتها للعمليات التي تمت بالسجلات.
٤. الاستفسار وذلك بالاعتماد على المعلومات الكتابية الشفوية.
٥. الملاحظة من خلال متابعة التدقيق الفعلي للعمليات مثل ملاحظة حركة مخزون المواد أو مدى أداء المخازن لوظائفها.
٦. الفحص المادي من خلال الحصر والفحص الفعلي.

هذا فضلاً عن أدلة الإثبات الأخرى، مثل: مدى الرضا عن نظام الرقابة الداخلية ويتكون هيكل الرقابة الداخلية من مجموعة الطرق والمقاييس التي تصمم وتنفذ بغرض تحقيق الأهداف الأربعة التالية:

- **حماية الأصول والحفاظ عليها.**
- **اختبار دقة البيانات المحاسبية ومدى الاعتماد عليها.**
- **رفع الكفاءة التشغيلية والإدارية المنظمة.**
- **تشجيع السير بالسياسات المرسومة.**

المرحلة الثالثة: تقويم أدلة الثبات:

أما المرحلة الثالثة فحص واختبار عملية الاحتيال والخداع فهي على درجة عالية من الأهمية وهي تقويم أدلة الإثبات، وكذلك البيانات قبل التوصل إلى النتائج الهامة وإعداد التقرير النهائي.

فعند تقويم أحد العوامل أو العناصر المؤثرة على عملية الخداع أو الاحتيال يتعين على الفاحص أن يدلي برأيه الموضوعي في مدى كفاية أدلة الإثبات، يقوم الفاحص بتحديد أدلة الإثبات الأخرى المناسبة للوفاء بأغراض الفحص والتقويم.

المرحلة الرابعة: إعداد التقرير النهائي:

أما في هذه المرحلة إعداد التقرير النهائي وبصفة عامة يجب مراعاة اعتبارات إعداد التقرير النهائي وأهمها أن يشير المحاسب القضائي إلى أدلة الإثبات التي قام بتجميعها وأن يعد التقرير بلغة صحيحة ودقيقة وأن يتناول التقرير كافة الحقائق حيث لا يقع القارئ في شك من عدم كفاية أدلة الإثبات التي تم تجميعها من خلال الفحص، والملاحظة، والاستفسار، والمطابقة.

وغير خاف أن الفلسفة من إعداد التقرير النهائي هو عرض الحقائق بشكل يساعد على التوصيف الدقيق والاستدلال الموضوعي لنتائج الفحص

ISSN 2414-7893

جريمة غسل الأموال:

مفهوم غسل الأموال:

إن كلمة غسل الأموال وكلمة تبييض الأموال يلتقيان في دلالة مفهومها حيث يعني استخدام حيل ووسائل وأساليب للتصرف في أموال مكتسبة بطريقة غير شرعية وغير قانونية لإضفاء الشرعية عليها، وهذا يشمل الأموال المكتسبة من الرشاوى والاختلاسات والغش التجاري وتزوير النقود؛ فاصطلاح غسل الأموال وتبييض الأموال اصطلاح عصري وهو بديل للاقتصاد الخفي أو الاقتصاديات السوداء أو اقتصاديات الظل، وهو كسب الأموال من مصادر غير مشروعة، وأحياناً يتم خلط هذه الأموال الحرام بأموال أخرى حلال واستثمارها في أنشطة مباحة شرعاً وقانوناً لإخفاء مصدرها الحرام والخروج من المساءلة القانونية بعد تضليل الجهات الأمنية والرقابية. (جميل، ٢٠١٢، ص ٨٦).

مراحل غسل الأموال

بالرغم من تعدد مصادر الأموال غير المشروعة والتي يسعى غاسلو الأموال للقيام بها؛ فإنها تمر بعدد من المراحل تبدأ بمرحلة التوظيف مروراً بالترقيد وانتهاء باندماجها، وفيما يلي نعرض هذه المراحل بشيء من التفصيل:

أولاً: مرحلة التوظيف:

وتسمى هذه المرحلة أيضاً بالإحلال أو بالتوظيف، وتعد مرحلة الإيداع بصفة عامة، وهذه المرحلة من أخطر مراحل غسل الأموال وأكثرها حرجاً بالنسبة للمنظمات الإجرامية التي تكون أموالها , في هذه المرحلة- عرضة للهجوم من جانب سلطات تنفيذ القانون التي تكون لديها فرص أكبر لكشف وتتبع هذه الأموال من خلال المستندات والبيانات المسجلة بشأنها في المؤسسات المالية والمصرفية وغير المصرفية على السواء.

ومن خلال هذه المرحلة قد يتحقق تنظيف الأموال المشبوهة بتوظيفها داخل المؤسسات المالية، إما بتزوير بعض المستندات أو إخفاء بعضها أو بمساعدة بعض موظفي البنك الذين يتسترون على ما يجري. (المطيري، ٢٠٠٧، ص ١٨).

ثانياً: مرحلة الترقيد:

يقال لها أيضاً: مرحلة التعتيم أو التغطية أو الفصل أو التجميع أو التفريق أو التمويه أو التشطير؛ فبعد دخول الأموال القذرة في قنوات النظام المصرفي، يقوم غاسل الأموال بفصل وعزل الأموال القذرة عن مصدرها غير المشروع من خلال سلسلة من العمليات المصرفية المعقدة والتي تشبه كثيراً من حيث تكرارها وحجمها وتعقيداتها التعاملات المالية المشروعة؛ لأن الهدف النهائي من هذه المرحلة هو جعل تعقب تلك المبالغ ومتابعتها حتى مصدرها القذر مسألة عسيرة ما أمكن ذلك.

تتميز هذه المرحلة بأنها أكثر المراحل الثلاث تعقيداً وصعوبة بالنسبة لسلطات مكافحة غسل الأموال، فهذه المرحلة تعد أكثر المراحل اتصافاً بالطبيعة الدولية؛ فغالباً ما تجري وقائعها في بلدان متعددة، وتنطوي على استخدام العديد من الأساليب المتشعبة والمتنوعة، ومنها ما يلي:

- نقل الأموال من دولة لأخرى، وذلك من خلال التحويلات المالية البرقية.
- التحويل الالكتروني الذي تنتقل الأموال عن طريقه بسرعة فائقة إلى بنوك خارج البلاد، مما يصعب معه ملاحقة أو تعقب مصدرها.
- استخدام النظم المصرفية السرية وفروعها المنتشرة في العديد من البلدان، والتي تقدم خدماتها بقدر أكبر من السرية والسرعة وبتكلفة أقل، ولا تخلّف تحويلاتها أية آثار مستندية بخلاف النظم المصرفية الشرعية.
- توزيع الأموال بين استثمارات متعددة، وفي بلدان مختلفة مع إعادة بيع الأصول المشتراة ونقل الاستثمارات باستمرار لتجنب اقتفاء أثرها من جانب السلطات المختصة.
- التواطؤ مع المصارف الوطنية والأجنبية، واستخدام بطاقات الدفع الإلكتروني المعروفة بالبطاقات الذكية (*Smart Cards*) والحسابات الرقمية المتغيرة.

ISSN 2414-7893

- تسهيل حركة الأموال غير المشروعة داخل وعبر البلدان باستغلال الفواتير المزورة وخطابات الاعتماد من خلال الشركات « الغطاء» أو «الواجهة» والشركات الوهمية التابعة للمنظمات الإجرامية.
- الاستفادة من خدمات نوادي القمار في تغيير العملة، وإصدار الشيكات وتحويل الأصول إلى نوادي قمار أخرى.

وتجد السلطات القائمة على تعقب نشاط غسل الأموال صعوبات كبيرة في ملاحقة التحويلات الإلكترونية والبرقية التي ترد في العالم أجمع، ليس فقط بسبب ضخامة وتشعب هذه التحويلات، وأيضاً بسبب الصعوبات الفنية الموجودة في نظام التحويلات الإلكتروني نفسه. (المطيري، ٢٠٠٧، ص ١٩).

ثالثاً: مرحلة الدمج:

تمثل مرحلة الدمج المرحلة الأخيرة من مراحل عملية غسل الأموال، وهي التي تسعى إلى إضفاء مظهر شرعي على الأموال غير الشرعية وإتاحة استخدامها بطريقة مريحة ومحترمة، وكما هو واضح من التسمية، يقوم غاسل الأموال في هذه المرحلة بدمج أو بمزج الأموال غير الشرعية في الاقتصاد وجعلها تبدو وكأنها أموال مستمدة من مصادر مشروعة، وذلك لتغطية الجريمة بشكل تام، وهو يقوم بذلك بطريقة تجعل تلك الأموال تبدو وكأنها أرباح مشروعة من أعمال تجارية، وعند بلوغ هذه المرحلة يكون من الصعب التمييز بين الأموال المشروعة والأموال غير المشروعة. وتعود إلى أيدي المجرمين بعد أن تكون قد أصبحت أموالاً نظيفة مما يتيح لهم التصرف فيها بكامل حريتهم، إما لاستخدامها في حياة الترف أو إعادة استخدامها في الأنشطة الإجرامية، أو استثمارها في الأنشطة المشروعة لتحقيق مزيد من الأرباح.

إن غسل الأموال قد يحدث بعدة طرق مختلفة بدءً من شراء سلع وكماليات وصولاً إلى العمليات الضخمة المعقدة، وبما أن هذه الأمور تحصل كل لحظة وفي كل مكان من الكون من قبل أشخاص عاديين، لذلك يمكن تفهم صعوبة المراقبة والمكافحة؛ فقد يحصل توظيف الأموال المطلوب غسلها في رأس مال شركة تقوم بشراء سلع من شركات أخرى بأسعار مبالغ فيها؛ فيتم إخراج هذه الأموال بصورة قانونية من بلد المنشأ؛ مما يسمح بتبييض الأموال على نحو يوازي الزيادة المعتمدة في الأسعار.

ومن الوسائل المتبعة أيضاً شراء التحف الفنية وإعادة بيعها في بلد آخر، وتحويل المال إلى ودائع في حسابات مصرفية. وقد يتم فتح حسابات بالأموال غير المشروعة في أحد المصارف وشراء عقارات بموجب عقود لا تظهر الثمن الحقيق لها، بحيث يدفع الفرق نقداً بطريقة سرية، ثم يجري بيع العقارات هذه بقيمتها الحقيقة، مما ينتج عنه أرباحاً سريعة لا مجال للشك أو الطعن في صحة مصدرها. وقد يتجه التوظيف إلى المعادن الثمينة والشيكات السياحية والسيارات الفخمة والتحف الفنية والكازينوهات والمطاعم ومكاتب القطع وغيرها. (المطيري، ٢٠٠٧، ص ٢٢).

ISSN 2414-7893

دور المحاسبة القضائية للتصدي لعمليات غسل الأموال:

هناك علاقة بين جريمة غسل الأموال ومهنة المحاسبة، حيث أن مهنة المحاسبة تقوم بتسجيل وتحليل العمليات المالية التي تحدث في الوحدات، والتي ربما ينتج عنها أنشطة ومعاملات مالية مشبوهة نتيجة جريمة غسل الأموال. (جميل، ٢٠١٢، ص ٩٢).

تعتبر المساعدة القانونية فيما بين الدول إحدى الضرورات اللازمة لمواجهة تلك الجريمة، ونظراً لأهمية الجريمة وما تنطوي عليها من ظواهر أخرى تتمثل في التقدم التكنولوجي في مجال الانتقال والاتصال إضافة إلى ظاهرة العولمة وما أفرزته من نظم مالية مستحدثة ساعدت وبشدة على سرعة نقل الأموال من بلد إلى آخر ومن قارة إلى أخرى. وعليه أصبح التعاون بين الدول أساس المواجهة الفعالة لمكافحة تلك الظاهرة والذي ينقسم إلى مساعدة قانونية والمتمثلة في الاعتراف بالأحكام الأجنبية وتسليم المجرمين من أهم النقاط، وكذلك المساعدة القضائية والتي أجازتها الاتفاقيات للعمل وعلى تحقيق العدالة الجنائية. (سلام، ٢٠١٤، ص ١٠٠).

إن المحاسبة القضائية تساهم في توجيه الاستشارات القضائية من خلال توفير معلومات مالية ذات طبيعة تحليلية، وتحتاج إلى تدقيق ومراجعة من أجل التأكد من مدى دقتها وقدرتها على أن تكون دليل من ضمن الأدلة الدائنة للمهتمين في قضايا مالية. وتشمل تلك الخدمات والاستشارات القضائية والالتزامات، المطالبات الناتجة عن الخطأ وسوء التصرف ومنازعات التأمين والمنازعات الأخرى التي تحتاج إلى الرجوع للمبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها.

المراجع:

- أحمد، خالد، (٢٠١٣)، دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي، محاسب قانوني-باحث ماجستير، مقدم إلى المؤتمر الدولي الأول في المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة جامعة بني سويف بالتعاون مع اتحاد الجامعات العربية.
- السيسي، نجوى، (٢٠٠٦)، دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش قي القوائم المالية-دراسة ميدانية، المجلة العلمية لكلية الاقتصادية والتجارة جامعة عين شمس المجلد ١، العدد ١، ص ٣٣-٨٤.
- المطيري، خالد، (٢٠٠٧)، البنوك وعمليات غسل الأموال، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر.
- جميل، رافي، (٢٠١٢)، دور المحاسب القضائي في الكشف والتصدي لعمليات غسل الأموال، دراسة حالة من كتب التحقيقات الفدرالي، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، المجلد الثاني، العدد ٩٣، ص ٨١-٩٥.
- حسن، عادل، عبد الرحمن، عبدالرحمن، (٢٠١٥)، دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية: بحث ميداني من وجه نظر المراجعين بمكاتب المراجعة، مجلة أماراباك، المجلد ٦، العدد ١٨، ص ١٢٣-١٣٦.
- سامي، مجدي (٢٠٠٢)، دور المحاسبة القضائية في تشخيص واكتشاف عمليات الاحتيال والخداع المالي-دراسة ميدانية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة جامعة الزقازيق، المجلد ٢٤، العدد ١، ص ١٣٥-١٧١.
- سلام، أحمد(٢٠١٤)، دور البنوك والمؤسسات المصرفية في مواجهة جريمة تهريب وغسل الأموال والقانون والواجب التطبيق والمحكمة المختصة بنظر تلك الجريمة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر.
- شبلي، عبد الحسين (٢٠١٣)، دور الحوكمة والمحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي والإداري، وقائع المؤتمر العلمي لكلية الإدارة والاقتصاد، ص ١٩٣.
- وهيب، انتصار، (٢٠١٣)، عمليات غسيل الأموال التأثيرات والمعالجات-الإمارات العربية المتحدة ولبنان حالة دراسية، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، السنة السادسة والثلاثون، العدد ٩٤، ص ٣٩-٥٣.

ISSN 2414-7893

ما هية محفظة الاوراق المالية

إن تبويب الاستثمار من زاوية التعددية يشمل استثمار فردي، واستثمار متعدد يسمى المحفظة، وكلمة محفظة تشير إلى « وجود أكثر من استثمار، ولذلك يمكن القول بأن محفظة الأوراق المالية أو الاستثمارات هي تلك التي تضم مجموعة من الاستثمارات الفرديةافعملية تكوين محفظة استثمارية يتطلب عملية اختيار الأصول داخل المحفظة بطريقة منهجية تأخذ في الاعتبار المخاطرة والعائد على الاستثمار بالنسبة لهذه الأصول من أجل تحقيق المقايضة TTTTT TTT الأكثر كفاءة بينهما٢، فتبلغ نسبة محفظة الأوراق المالية والأذون أي الودائع لدى البنوك في نهاية يوليو- سبتمبر سنة ١٩٩٨ نسبة ٣٪٣٠,١ مما يعبر عن ازدياد اهتمام البنوك بتكوين محفظة بهدف تعظيم ربحيتها في ظل تقليل المخاطرة التي تتعرض لها البنوك في المستقبل، فالمحفظة عبارة عن « سلة من الأوراق المالية لشركات مختلفة، يتم اختيارها وتنويعها من مختلف الأنشطة الصناعية والتجارية لكي تعطي أعلى عائد وتقلل مخاطر الاستثمار إلى أقل حد ممكن.

العدد (35) عدد شهر أبريل 2016
35
مجلة المحاسب العربي
مجلة إلكترونية شهرية تعني بنشر وتعزيز ثقافتك المحاسبية
AAM
ARAB ACCOUNTANT MAGAZINE
مجلة المحاسب العربي
ISSN 2414-7893
دور المحاسبة القضائية في التصدي لعمليات غسل الأموال
مقدمة في النظام المحاسبي الموحد
الإصدارات المحاسبية الهادفة إلى القياس بإستخدام القيمة العادلة
www.aam-web.com